

التغلغل القطري لتحريك الإرهاب في الصومال

الحبيب الأوسود
كاتب تونسي

وتؤكد ذلك، تقارير أمنية أميركية، أبرزت أن قطر ضالعة في تمويل الحركة عبر ممولين تحت باقطة العمل الخيري والإنساني ومن بينهم عبد الرحمن بن عمير النعيمي، الذي تربطه حسب تقرير لوزارة الخزانة الأميركية علاقة وثيقة بزعيم حركة الشباب حسن عوييس، حيث تولى تحويل نحو 250 ألف دولار في عام 2012 إلى قياديين في الحركة، مصنفين على قوائم الإرهاب الدولية. وفي يوليو 2017 أكدت تقارير أمنية أميركية أن قطر ضالعة في تمويل حركة الشباب، جاءت تلك المعلومات تزامناً مع ما كشفت عنه تسريبات ويكيليكس بشأن مطالبة الولايات المتحدة في وقت سابق، قطر، بوقف تمويل هذه الحركة حيث لعب ممولون معروفون للتنظيمات المتشددة يعيشون في قطر بحرية دوراً محورياً في تمويل الحركة، المرتبطة بتنظيم القاعدة وداعش، بشكل مباشر وغير مباشر.

لم تجد قطر صعوبة تذكر في تحريك خطوط الفوضى في الصومال، خصوصاً بعد أن نجحت في زرع واحد من أهم أنبعاها في جهاز المخابرات الاتحادية، وهو فهد ياسين حاج طاهر، الذي بدأ حياته عضواً ناشطاً في جماعة «الاعتصام» السلفية الجهادية، ثم التحق بجماعة الإخوان حيث أقام علاقات قوية مع يوسف القرضاوي، ليكون بعد ذلك وسيط التمويلات بين نظام الدوحة والجماعات الإرهابية في الصومال، قبل أن يصبح رئيساً لليونان الرئاسة في مقاديشيو في مايو 2017.

كان ياسين قد عمل في قطاع الإعلام، وتحديدًا في موقع «صومال توك» قبل أن يلتحق بقناة الجزيرة ليعمل مراسلاً لها في الصومال. من هناك تمثنت علاقاته بالمخابرات القطرية التي جندته عبر مكتب يوسف القرضاوي. وفي 2013 أصبح رئيساً لمكتب مركز الجزيرة للدراسات في شرق أفريقيا، إلى جانب إدارته للقصير الرئاسي، ما جعل المراقبين يصنفونه بأنه الشخص الأكثر تأثيراً في الساحة السياسية الصومالية في الوقت الحالي، ومنفذ سياسات نظام الدوحة في البلاد.

وفي يوليو 2018 استطاعت قطر أن تغرس ياسين في وكالة المخابرات العامة حيث عينه الرئيس محمد عبد الله فرماجو، نائباً لرئيسها خلفاً للواء عبد الله عبد الله الذي نشر وثيقة مؤرخة في 2 سبتمبر 2018 تتضمن دعوى إلى الإدعاء العسكري والمحكمة العسكرية ضد مدير الوكالة حسين عثمان حسين ونايئة فهد أحمد طاهر المعروف باسم فهد ياسين



دور قطر في إدارة الفوضى بالصومال أمر ثابت لدى كل المتابعين، وما ورد في تقرير صحيفة نيويورك تايمز يمثل اعترافاً مهماً، كما أنه يكشف عن طبيعة ما قد يؤدي إليه التغلغل القطري عبر أدواته في مؤسسات الدول سواء كانت أمنية أو استخباراتية

ظاهر يتهدمها بالتنسيق التام مع حركة الشباب في الفترة بين 2014-2015 و2016-2017 مؤكداً أن لديه أدلة تثبت ذلك، مبدية استعدادها إلى تقديمها إلى القضاء.

وكان اللواء عبد الله عبد الله أكد سابقاً أن الإرهابيين تمكنوا من اختراق وكالة الاستخبارات والأمن القومي الصومالية

وأجهزة الأمن الوطنية بشكل عام. وقال إن مكتبه تعرض للخريب



الجهز الأمن الوطنية بشكل عام.

مكتبه تعرض للخريب

بعد إيقافه عن العمل من جهات مغرزة تخشى وجود ملفات تكشف عن صلتهم بالإرهابيين فيه. وأبدى استغرابه لمباشرة خلفه المعروف بأنه رجل قطر في البلاد فهد ياسين عمله دون تسليمه المهام إليه.

لم يتوقف الاختراق القطري للصومال عند فهد ياسين، وإنما شمل مؤسسات وجماعات ومليشيات وعناصر، من أبرزها محمد علي سعيد أتم، الذي أدرج اسمه ضمن القائمة العربية للجماعات والعناصر الإرهابية. ويعتبر محمد علي سعيد أتم قائد حركة المجاهدين في شمال شرق الصومال، والرجل الثاني في الحركة، ونفذ العديد من العمليات الإرهابية ضد ولاية بونتلاند، الذي أكدت حكومتها أنه لا يزال يمارس نشاطاً يزغزع الأمن في الأقاليم الصومالية من خلال وجوده في دولة قطر التي حصل على اللجوء السياسي فيها. كما أنه حصل على جواز سفر قطري ليتنقل بين دول عدة بهدف تنفيذ مخططات الدوحة.

وكان أتم مؤسساً لفرع الشباب في تلال جالجالا وقاد تمرداً دام لسنوات ضد بونتلاند في عام 2014. ومن هناك اضطر للهروب إلى جنوب الصومال والانضمام لحركة يقودها ظاهر عوييس لكنه لا يزال مرتبطاً بالاعتراضات من أتباعه في ولاية بونتلاند ومدنية باصو صوبالذات. وفي نوفمبر 2017 اتهمت تقارير سعودية بالإعداد لعمليات إرهابية ضد مصالح المملكة ودولة الإمارات.

إن دور قطر في إدارة الفوضى بالصومال أمر ثابت لدى كل المتابعين، وما ورد في تقرير الصحيفة الأميركية يمثل اعترافاً مهماً، كما أنه يكشف عن طبيعة ما قد يؤدي إليه التغلغل القطري عبر أدواته في مؤسسات الدول سواء كانت أمنية أو استخباراتية أو من خلال الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات الأملية وشبكات الاتصال ووسائل الإعلام ومنظومات البيانات الشخصية والاستخبارات وغيرها، حيث أنها تستعمل كل ذلك في الاستقطاب والتجنيد والتجيش والتخطيط لتاريخها التخريبية بما في ذلك الأعمال الإرهابية ليس خدمة لأهدافها فقط، وإنما لضرب مصالح القوى ذات الأجندات المناقضة لأجنداتها وفي مقدمتها الدول العربية الداعية لمخافة الإرهاب.

لماذا نفكر بدلا من إيران

فاروق يوسف
كاتب عراقي

في حقيقة ما يفعله فإن النظام الإيراني لا يرغب في أن يتراجع عن سياساته التي أدت إلى نشوب الأزمة مع المجتمع الدولي. ما يفكر فيه ينحصر بين تفجير مشكلات جانبية ورغبته في أن يرى الآخرين وهم يبحثون عن حل لتلك المشكلات. أما أزمته الجوهرية فإنه لا يفكر في مواجهة أسئلتها. هل ومتى ستقع تلك الحرب؟ كيف يمكن تفادي وقوعها؟ ما المطلوب لكي لا تقع؟ ما حجم الأرباح والخسائر فيما إذا وقعت تلك الحرب؟ ما الذي نخسر من أجل أن لا تقع قياصاً لما نربحه؟



ليس من الصائب أن يفكر الآخرون في حل سلمي لأزمة إيران. الصحيح أن يتحرك الإيرانيون عزلتهم ليتصرفوا وفق ما تملبه عليهم تقديراتهم

تلك أسئلة ينبغي أن يجيب عليها الإيرانيون وهم المومون إذا تأخروا في البحث عن إجابات لها. فالوقت ينفذ كما أن سلوك النظام الإيراني الطائش في الخليج قد لا يؤدي إلى تأخير اندلاع شرارة الحرب بل بالعكس قد يؤدي ذلك السلوك إلى إفساد الرغبة العالمية في تحاشي وقوع الحرب.

للسم من الصائب أن يفكر الآخرون في حل سلمي لأزمة إيران فيما يصر النظام الإيراني على اللعب بالنار. الصحيح أن يتحرك الإيرانيون عزلتهم ليتصرفوا وفق ما تملبه عليهم تقديراتهم. فإن شاعوا الخروج بسلام من الأزمة فما عليهم سوى الدخول من باب المفاوضات المفتوحة أمامهم. أما إذا أصرروا على الاستمرار في ألعابهم الشيطانية من خلال التهديد بضرب الأمن في الخليج فإن ذلك يعني أنهم يضعون العالم أمام احتمال الحرب الكرية الذي لا بد منه. الخوف على إيران له حدود. وهي حدود تنتهي حين يكون الأمن العالمي في خطر.

العالم وبضمته العالم العربي حريص على أن لا تنشأ حرب جديدة في المنطقة، بسبب سياسات إيران وطريقة تعاملها مع أزمته. لا يتعلق ذلك الحرص بالخوف من إيران بل عليها. فليس هناك مزاح في حسابات الربح والخسارة في مسألة من ذلك النوع، إيران بعكس مناصريها لا تمنى نفسها بالانتصار في تلك الحرب. كيف تنتصر والعالم كله ضدها؟ ذلك سؤال يقع في هامش غير مرئي. لا يريد المجتمع الدولي تكرار جريمة حرب العراق عام 2003 التي أدت إلى غزوه واحتلاله وتدميره وإعاقة قيام دولة مدنية فيه حتى الآن. كما أن الطرف الخاسر في الحرب يراهن على استعمال قدراته الحربية التدميرية قبل أن يتحقق من هزيمته. فهو لن يستسلم بيسر.

الحرب التي ستقع في منطقة إستراتيجية بالنسبة للطاقة سيكون لها أثر سلبي على الاقتصاد العالمي وهو ما يمكن أن يلحق الضرر باقتصاديات بلدان صغيرة، لا علاقة مباشرة لها بالحرب. في كل الأحوال فإن الحرب ستكون ضارة للجميع. غير أن ضررها الأكبر سيقع على إيران، على شعبها بالأخص. إيران هي الطرف الذي ستدمره الحرب. ميزان القوى يؤكد ذلك. وإذا ما كان مناصرو إيران يعتقدون أن هناك قوى خفية ستعين إيران في حربها وستساعدونها في النظام الإيراني يعرف جيدا أن لا وجود لتلك القوى. لذلك فإن على إيران تقع مسؤولية التفكير في البحث عن حلول للخروج من الأزمة التي هي فيها من غير الوصول إلى حافة الحرب.

اللعب الإيراني على الوقت لا معنى له أبداً. فما من أمل في أن تتراجع الولايات المتحدة عن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليها. كما أن أحداً في العالم لا يملك القدرة على مد طوق النجاة لها في ظل الإصرار الأميركي على أن المفاوضات المباشرة هي البديل عن الحرب. وهو حل مثالي بالنسبة للجميع. وإذا ما كانت إيران لا ترى في المفاوضات حلاً عادلاً لأزمته فإنها كمن يهدد العالم بالحرب التي لا يرغب في وقوعها أحد. ما يحدث على الجانب الإيراني يمكن اعتباره نوعاً من المراوحة السياسية التي لا علاقة لها بما يفكر فيه خصوم النظام الإيراني الذين يشعرون أن تلك المراوحة لا تمت بصله إلى أصل الصراع.

القوة البرلمانية تحمي النهضة من أي رياح تونسية معاكسة لمسارها

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي تونسي

من التوقف عندها ملياً. لعل أهمها أن الحركة التي سبق لها وأن تخلت عن رئاسة المجلس التأسيسي في 2011، ولم تطلب بها في خضم انهيار كتلة نداء تونس وتنشقها وتصدد كتلتها للبرلمان في 2017، ستفرض على المتخالفين معها معادلات وشروطاً سياسية على رأسها رئاسة الغنوشي «الغرفة البرلمانية». ولئن كانت النهضة قد قبلت تقريبا بكافة شروط نداء تونس، من حيث رئاسة الحكومة والوزارات السيادية ورئاسة البرلمان، قصد الدخول في تحالف سياسي يجنبها النموذج المصري ويحفظ وحدتها من العواصف الإقليمية والدولية، فإن انطبعا يسري اليوم ضمن قيادات وقواعد الحركة بأن زمن «تصدر المشهد السياسي» قد أزهق.

وهو انطبعا مبني على مؤشرات الانتخابات البلدية السابقة، وعلى محافظة الحركة على «الخران الانتخابي الصلب» الذي يمكنها من مقاعد لا بأس بها، والأهم من كل ما سبق ضعف المعارضة الكلاسيكية الكبرى في روافدها الليبرالية والدستورية، وانكفاء اتحاد الشغل على الدخول في الاستحقاق الانتخابي، والحاجة الوظيفية لها من قبل باقي الكتل البرلمانية لتكوين الغالبية السامحة لتكوين حكومة.

تضع النهضة اليوم شروط التفواض مع طلبي التحالف معها، من «العصافير النادرة» على أساس أن البرلمان القادم لن يخرج من قبضتها، وقد يفسر هذا الأمر الوقت الطويل المقضى في اختيار أسماء رؤساء القامات

المباشر ويمنأ عن مُعادلة الحكم القائم والقادم. وطالما أن المشهد السياسي التونسي، مُقعم بالوجوه الراكضة وراء المنصب والمهولة وراء الكرسي والقابلية لكافة الشروط في سبيل تذليل اسمها بسعادة الوزير أو فخامة الرئيس، فإن النهضة لن تبحث عن العصافير النادرة بل ستبحث عن «ذکر النحل» الذي يُقضى عليه بمجرد تامين وظيفة التلقيح.

وفي حالتنا هذه، سننأط بـ«ذکر النحل»، مسؤوليات، القبول باليد الطولى للنهضة في السياسات والحكم دون حتمية مشاركة كبرى في الحكومة، وفي السياسة الخارجية دون ضرورة تشريك أبنائها في السفارات أو القنصليات، وفي تحمل مسؤوليات الفصل الحكومي أمام الرأي العام دون تشبيك للنهضة في مخرجات التقصير. تريد حركة النهضة، قواعد وقيادات، مرحلة ما بعد انتخابات 2019، أن تكون مزيجاً بين صلاحيات النهضة الواسعة في الترويكا السابقة، وبين انكفائها التكتيكي في حكومات ما بعد 2014، و«فتاوية الإجماع التكتيكي المعلن والإقدام الاستراتيجي العميق» يبدو أنها باتت مسلكية نهضوية في الحكم، تستحق من المتابعين الكثير من القراءة والتمعن.

لا يبدو أنّ أمام النهضة ورئيسها راشد الغنوشي من عوائق حقيقية دون، الاستفراء الناعم في الحكم، ودون استدرار «نكور نحل» ينتهون بمجرد الانتهاء من وظائفهم المطلوبة منهم. ولكنّ الدرس السياسي يعلماً أنّ الكثير من حسابات النحل تأتي دائماً مخالفة لحسابات البيدر.

لا تزال حركة النهضة متمسكة بالسياسية العنصرية منذ 2013، والإكمامة في «السيطرة على مقاليد الحكم مع حضور نسبي في السلطات الحاكمة».

منذ سقوط حكومة علي العريض، على وقع رفض سياسي ومدني واسع لحكم الترويكا وبفعل ممشية إقليمية ودولية واسعة باتت تنظر إلى الإسلام السياسي من زاوية التحفظ والاستدرار، وحركة النهضة متشبثة بمعادلة «الحكم في مقابل الحكومات» ومقاليد السلطة البرلمانية في مقابل حقائب السلطة التنفيذية.

لا تعني هذه الإستراتيجية أنّ حركة النهضة ترفض الحكم في صيغته المباشرة، أو تائب تزوير أبنائها، ولكنّ القاعدة السياسية التي بنت عليها النهضة مسلكيتها طيلة خمس سنوات على الأقل، متمثلة في القبض على الحكم بمعناه البرلماني العميق والسيطرة على بوابة التشريع والتحكم في مسارات الحكومة مصادقة أو طعناً.

دخول رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي في السباق الانتخابي البرلماني، يفتزل لا فقط ضمن الانخراط القوي والتفويل للنهضة في السلطة التشريعية القادمة، بل ويخترط أيضاً في مساعي الحركة إلى تنصيب رئيسها على رأس البرلمان القادم.

وبغض النظر عن المرامي الرمزية لإيصال الغنوشي إلى رئاسة البرلمان، إلا أنّ الخطوة تشير إلى دلالات لا بد

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk